الأمم المتحدة

A/75/PV.52

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والسبعون
الجلسة العامة ٥٢

الجمعة، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

في غياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أريولا راميريس (باراغواي).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ١١٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/75/1)

السيد بهانداري (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقريره الشامل (A/75/1) عن أعمال المنظمة، وكذلك على مشاطرته أولوياته لعام ٢٠٢١ في إحاطته التي قدمها أمس (انظر A/75/PV.51). ونرحب بتقريره الذي يذكرنا بضرورة تعزيز التعاون الدولي في إطارتعددية الأطراف من أجل ضمان استجابة متسقة للتحديات العالمية الملحة. ونشيد بالأمين العام وبجميع موظفي الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم على جهودهم الدؤوبة في الاضطلاع بأعمال المنظمة خلال هذه الأوقات غير المسبوقة.

لقد استفحلت التداعيات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وما ترتب على ذلك من آثار شديدة على سبل العيش والمجتمعات والاقتصادات. وذلك يتطلب بذل جهود جماعية لحماية حياة الناس، ومعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية، وإعادة البناء بشكل أفضل نحو مجتمعات أكثر مساواة وقدرة على الصمود في الوقت نفسه.

وفي ذلك الصدد، نقدر استجابة الأمم المتحدة استنادا إلى ثلاث ركائز. ونكرر التأكيد على ضرورة تقديم المزيد من الدعم لبلدان مثل أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، التي هي بالفعل على شفا ازدياد الفقر، وزيادة أعباء الديون، والأزمات الإنسانية.

ويعد توفير مختلف اللقاحات لدحر الجائحة علامة مشجعة. ونحن نقدر جهود الأمم المتحدة، فضلا عن مبادرة إتاحة لقاح كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي من أجل تعميم هذه المنفعة العامة العالمية. غير أنه بالنسبة لبلدان مثل بلدنا، ولدت الأنباء عن اللقاحات شعورا بالسرور والقلق على حد سواء. وذلك لأن توافر اللقاحات لا يعني إمكانية الحصول عليها أو القدرة على تحمل تكاليفها. ولذلك،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

فإن إتاحة اللقاحات للجميع سيكون اختباراً حقيقياً للتعاون والتكاتف العالميين.

وإذ نبدأ عقد العمل والإنجاز، أصبح التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. ذلك هو الحال عندما يكون المجتمع العالمي، بشكل عام، والبلدان الأكثر ضعفا، على وجه الخصوص، خرجت عن المسار فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد حققت نيبال، التي أدمجت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في خططها وبرامجها الوطنية، بعض الإنجازات الهامة في مجالات رئيسية، منها الحد من الفقر، والأمن الغذائي، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، وخدمات الصرف الصحي الأساسية، والحصول على الطاقة، من بين مجالات أخرى.

لكن لا تزال هناك تحديات وفجوات. ونحن إذ نتطلع إلى التعافي وإعادة البناء بشكل أفضل، نتوقع مستوى معززاً من الدعم الدولي في مساعينا الإنمائية. وفي إطار الأعمال التحضيرية الجارية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، ستكتسي هذه السنة أهمية حاسمة بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وستكون إحدى أهم المهام المقبلة هي التفاوض بشأن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد المقبل، الذي ينبغي أن يركز على تعزيز القدرة الإنتاجية والتعجيل بالتحول الهيكلي لأقل البلدان نموا.

وسيتعين على برنامج العمل الجديد أن يكفل اتخاذ تدابير كافية لدرء مخاطر الانتكاس، وأن يكون التقدم المحرز في عملية رفع الأسماء من القائمة سلسا ومستداما ولا رجعة فيه. وتشدد نيبال، بوصفها بلداً يطمح إلى رفع اسمه من فئة أقل البلدان نمواً، على ضرورة توفير تمويل كافٍ يمكن التنبؤ به، مع وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وتقديم التمويل بشروط ميسرة.

وعلاوة على ذلك، وكما أكد الأمين العام في بيانه، ينبغي لعام ٢٠٢١ أن يكون عام صنع السلام مع الطبيعة. كما نحتاج إلى تعزيز التعاون لمكافحة تغير المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي. وسيوفر لنا المؤتمر السادس والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي هذا العام فرصا ممتازة للقيام بذلك.

ونيبال، بوصفها بلدا جبليا ومعرضا للكوارث، بؤرة ساخنة فيما يتعلق بتغير المناخ. لقد شهدنا ذوبان جبالنا، وانحسار الأنهار الجليدية، وتعطل سبل كسب العيش، دون أن يكون ذلك بسبب خطأ ارتكبناه. وندعو إلى التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ، واتخاذ إجراءات قوية بشأن المناخ، وتيسير الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ.

وكانت نيبال من بين البلدان التي أيدت نداء الأمين العام لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في خضم أزمة جائحة كوفيد-١٩. ونقدر جهوده الرامية إلى رأب الصدع والخلافات في البلدان المتضررة من النزاعات. ونعتقد اعتقادا راسخا أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أمر أساسي لتحقيق السلام والتنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، نقدر على النحو الواجب نداء الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان الذي أطلقه خلال الدورة الثالثة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان. ونيبال، بوصفها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، تواصل القيام بدورها في تعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي.

ونكرر دعوتنا إلى نزع السلاح العام والكامل لجميع أسلحة الدمار الشامل. ونؤكد أيضا على ضرورة الاستئناف المبكر لعمليات نزع السلاح، بما في ذلك مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

وكما هو الحال مع دحر الجائحة الحالية، فإن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والمخدرات تتطلب منا أن نتخذ إجراءات جماعية وتعاونية. ويمكن أن تمثل منصة الأمم المتحدة لتنسيق شؤون مكافحة الإرهاب التي استحدثت مؤخرا آلية مناسبة لتيسير تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء والتعاون فيما بينها.

وتولي نيبال، بوصفها بلدا رئيسيا مساهما بقوات في عمليات حفظ السلام، درجة عالية من الأهمية لسلامة حفظة السلام وأمنهم. ونؤيد

الجهود الجارية في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويعد التوافق بين الولاية والموارد أمرا ضروريا لنجاح عمليات حفظ السلام.

ويكتسي الإصلاح أهمية بالغة لجعل الأمم المتحدة قادرة على الوفاء بمسؤولياتها. إن تجديد تعددية الأطراف يتطلب أمما متحدة أكثر مرونة وابتكارا وشفافية وشمولا. ونرحب بالجهود المبذولة في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وندرك أهمية المنظومة المتجددة للمنسقين المقيمين لاحتياجاتنا الإنمائية، بما في ذلك من خلال تنفيذ الولايات المتبقية. والجهود المبذولة الرامية إلى كفالة المساواة بين الجنسين على جميع مستويات منظومة الأمم المتحدة مشجعة حقا.

وفي الختام، وكما ذكر الأمين العام بالأمس، يجب أن يكون عام ٢٠٢١ هو عام التغيير. ويجب أن نضطلع بذلك التغيير من أجل تحقيق تطلعاتنا المشتركة إلى السلام الدائم والازدهار والعدالة. وينبغي ألا تلهمنا الذكرى السنوية الخامسة والسبعون التاريخية للبناء على ما تم تحقيقه فحسب، بل وأن تشجعنا أيضًا على السعي لتحقيق مستقبل آمن ومستدام وقادر على الصمود.

السيد بييريس (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): في هذا الصباح المشرق رغم برودته، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة لتمكين الدول الأعضاء من التفكير مليا في تقرير الأمين العام (A/75/1) عن أعمال المنظمة. وأشكر الأمين العام على الإحاطة (انظر A/75/PV.51) بشأن أولوياته لعام ٢٠٢١، وأحيط علما بإنجازات المنظمة تحت قيادته القديرة، ولا سيما في العام الماضي في ظل التحديات الهائلة التي فرضتها جائحة مرض فيروس كورونا، والتي نعرفها جيدا لكن من الأفضل لنا تناسيها، ربما، باعتبارها كابوسا.

لكن الكوابيس قد تحمل في طياتها رسائل قوية وهامة. وهذه الرسالة صاخبة وواضحة. ربما كانت بمثابة جرس إنذار. ويضع تقرير الأمين العام في الاعتبار تقدمنا ومستقبلنا المشتركين في المشهد العالمي الدقيق والمعقد الذي يشهد تغيراً مستمراً. ويسلط الضوء على جدول أعمال غير مكتمل للتنمية والإصلاح. ولا شك أن عام ٢٠٢١ – على الرغم من كونه مثقلًا بالتحديات – سيكون عامًا مهمًا لكل واحد منا.

فالجائحة قاسية في طابعها. وقد وصف الأمين العام باقتدار مدى خطورتها، حين قال في الفقرة ٤ من تقريره "انهزمنا أمام فيروس لا يرى حتى بالعين المجردة". لقد قيل إن الجائحة توفر لنا فرصة قيمة ليعيد المجتمع العالمي توجيه نفسه على مسار تحقيق التنمية المستدامة والمتناغمة مع البيئة.

ولا شك في أن ذلك رأي متفائل للغاية من قطاع من البشرية نجح في إحداث هذه الفوضى. وللمفارقة أن الجنس البشري لديه أيضا القدرة على إصلاح الفوضى، بالرغم من أن ذلك قد تكون تكلفته باهظة. لكن لا يمكننا الابتهاج حيال ذلك أو ننسب الفضل لأنفسنا في عملية التعافي. وما لا يقل أهمية عن تطوير اللقاح هو إنشاء نظام عالمي يكفل للبشرية عدم تكرار حدوث كارثة من هذا النوع مرة أخرى. فلا يمكننا أن نتحمل عواقب حدوث كارثة أخرى ذات طابع مماثل تؤثر على المجتمع البشري قاطبة.

وفي ذلك السياق، نؤيد الأمين العام في تأكيد أهمية تعددية الأطراف، ونؤمن إيمانا راسخا بأننا عندما نعمل معا في ظل الاحترام والتفاهم المتبادلين، يمكننا إنجاز الكثير من الأمور. واقتبس من الأمين العام مرة أخرى، "لن ينفعنا في الحفاظ على بقائنا في المستقبل إلا منظمةٌ منصفة شاملة للجميع" (A/75/1، الفقرة ١٨).

وقد أعرب الأمين العام مرارا عن قلقه من أن العالم لا يسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. لم تكن هذه الملاحظة مفاجئة، لأننا حينما حددنا أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٥ كنا منشغلين بالفعل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي كنا نعمل على تنفيذها منذ مطلع القرن، كما لاحظنا أمس.

وقد قبلت الدول الصغيرة مثل سري لانكا عبء الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة دون تردد، وهي ملتزمة حاليًا بتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠. إن التعجيل بتنفيذ الحلول المستدامة للتغلب على

العقبات المشتركة المتعلقة بالتنمية، بما في ذلك الفقر وتزايد عدم المساواة، أمر بالغ الأهمية. وقد أعدت حكومة سري لانكا، تحقيقا لهذه الغاية، سياسة محورها الشعب وبرنامج عمل لتحقيق تلك الأهداف. ويعد التخفيف من حدة الفقر واقتصاد الإنتاج الزراعي هدفًا رئيسيًا للبلد.

وندرك جميعا أن أعمال الإرهاب وكراهية الأجانب والعنصرية والتعصب وخطاب الكراهية والمعلومات المضللة تشكل تهديدات للسلم والأمن الدوليين. إنها تتجاوز الحدود، ويجب أن نعتبر منعها مسؤولية جماعية تقع على عاتقنا جميعًا. وبعد أن واجهت سري لانكا الإرهاب لما يقرب من ٣٠ عاما، لا تزال يساورها القلق إزاء تطوره وتفشيه بلا هوادة بجميع أشكاله ومظاهره، دون أن تلوح في الأفق نهاية له.

ومن المناسب أن نشير إلى أنه لا يجب علينا تشجيع الجهات الفاعلة من غير الدول التي تشارك في نشاط غير قانوني بأي شكل من الأشكال أو منحها فرصة لتبرير أنشطتها في هذا المنتدى من خلال أي من المتعاطفين معها، وذلك بهدف نشر أيديولوجياتهم من خلال الإجراءات التي وضعتها الأمم المتحدة وأجهزتها.

وللأسف، وكما أشار ممثل الهند البلد الجار والصديق العزيز أمس (انظر A/75/PV.51(Res.1))، فإن هذه الهيئة لم تتفق بعد على تعريف موحد للإرهاب، ولم يحرز تقدم يذكر في التوصل إلى اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. ومع ذلك، فإننا نظل متفائلين ونتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء في مواجهة التحديات الناشئة عن الوجوه العديدة التي يشوبها التطرف والإرهاب.

ونشيد بالإصلاحات التي شهدها المقر ومنظومة الأمم المتحدة على حد سواء ونكرر التأكيد على الحاجة إلى وجود قوة عمل للأمم المتحدة أكثر تنوعا جغرافيا تراعي مختلف الثقافات التي تثري المجتمع العالمي.

ومن الضروري ضمان أن تكون جميع الإجراءات التي تتخذها المنظومة شفافة ومتوافقة مع الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وتنفيذه. وبينما تتصدى الأمم المتحدة لتحديات عصرنا، يجب أن تمثل وتعكس مصالح جميع الدول الأعضاء. ولا يمكن ضمان تحقيق نتائج ملموسة على الصعيد الوطني إلا من خلال السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة، وهو السبيل المستدام الوحيد للتصدي للتحديات في المضي قدما نحو عالم أكثر سلاما وازدهارا واستدامة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم سري لانكا لأعمال الرئيس، وكذلك لأعمال الأمين العام، إذ نعمل بشكل جماعي على تنفيذ الولايات، مسترشدين بالميثاق، الذي وضعناه نحن الدول الأعضاء للأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، تلتزم سري لانكا التزاما تاما بالعمل مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في بناء عالم أكثر عدلا، يقوم على تحقيق المساواة وتوفير الفرص للجميع. وتأكدوا من أن سري لانكا ستقف مع الأمم المتحدة في تحقيق ذلك.

السيد الطرشة (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، لقد أطلع وفد بلدي على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة للدورة الخامسة والسبعين للأمم المتحدة والصادر في الوثيقة A/75/1، واسمحوا لي أن أدلي بالملاحظات التالية وبصفتي الوطنية. قدم معالي الأمين العام للأمم المتحدة عرضا قيما وشفافا محيطا بمعظم الجوانب التي تشغل حكومات وشعوب العالم، خاصة مع تفشي جائحة كوفيد-١٩ وتداعياتها الكارثية على الجميع. وكحال أي كارثة تواجهها البشرية، لا بد من استخلاص بعض الدروس والخبرات التي وفي حال استثمارها بالطريقة الصحيحة يمكن أن تشكل ركيزة أساسية لمواجهة ما يحمله لنا المستقبل من تحديات ومخاطر تحدق بالجميع. لقد كشفت لنا هذه الجائحة مواطن الضعف في سياساتنا المحلية والخارجية. وأثبتت أنه لا أحد بمعزل عن التحديات العابرة للحدود كما نود أن ندعوها، لقد خسرت البشرية الكثير جراء الجائحة ويخطأ من يعتقد أن الرجوع إلى انتهاج السياسات ذاتها التي دأبت عليها بعض حكومات الدول قبل الجائحة قد تعود عليها بالمنافع السياسية والاقتصادية. لقد كان العام الماضي عام ٢٠٢٠ عام الجائحة بامتياز لكن المصائب لا تأتي فرادى، فيمكن القول أن العام الماضي كان عام فرض الضغوط السياسية أو عام التدخل السافر في الشؤون

الداخلية للدول الأعضاء أو عام انتهاك السيادة أو عام العدوان. قد يختلف البعض على تسمية هذا العام لكن الأمر الأكيد الذي يتفق عليه الجميع أن هذا العام كان عام العقوبات الاقتصادية والإجراءات القسرية أحادية الجانب والذي اتخذ من تجويع الشعوب وقتل الأطفال وقصف المدنيين وغيرها من السياسات الدنيئة كمسار ونهج يهاجر به البعض ويفتخر به.

السيد الرئيس عندما يدلي مسؤول ما في حكومة ما ببيان ما أو تصريح ما أو حتى تغريدة على تويتر يشرح فيها أن العقوبات الاقتصادية لا تستهدف الشعوب إنما هي موجهة للضغط على الحكومات فقط ويلقى هذا البيان الترحيب والتصفيق فإنما يعني ذلك أن الرأي العام والمجتمع الدولي قد تم تخديره وتغييبه، وأن العديد من الأبرياء سيموتون جراء الجوع والفقر والجائحة. بينما يقف العالم مكتوف الأيدي.

السيد الرئيس، ترزخ عدة دول تحت حصار اقتصادي خانق وأحادي الجانب يستهدف سيادتها وسلامة شعبها، وهو الحال في جمهورية إيران الإسلامية وفي كوبا ونيكاراغوا وفي جمهورية كوريا الشعبية وغيرها العديد. وحال الجمهورية العربية السورية لا يختلف عن حال الدول التي ذكرناها سابقا. والسؤال هنا ما هي الجريمة التي يعاقب عليها الشعب السوري؟ وإلى متى سنستمر في معاقبة ومقصاصة الدول والحكومات لمجرد اختلافها عن بعض القوى المهيمنة في السياسة الخارجية أو حتى في الرأي. ولا يغيب عن ذهن الجمهورية العربية السورية الجهود الثمينة المبذولة من قبل الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالشق الإنساني والمساعدات الإنسانية المقدمة من قبل وكالاتها المتخصصة على مر سنين الحرب في بلدي، إلا أن ما يحتاجه الشعب السوري مختلف عن ذلك تماما. نحن لسنا بحاجة إلى سلة غذائية وإنما بحاجة إلى حقنا في زراعة محاصيلنا الزراعية على أراضينا دون قيام قوات الاحتلال بسرقة أو حرق تلك المحاصيل. المواطن السوري ليس بحاجة إلى واردات من النفط أو المحروقات إنما بحاجة لاستعادة حقوله النفطية المحتلة من قبل قوات عسكرية لبعض الدول الأعضاء في الشمال والشمال الشرقي من بلدي. لسنا بحاجة إلى نداءات وبيانات مكتوبة وتعاطف كاذب. نحن بحاجة ماسة إلى ممارسة حقنا الطبيعي في الدفاع عن شعبنا وبإعادة بناء اقتصادنا الوطني. وهذا لن يتم طالما أن الحصار الاقتصادي الجائر لا يزال مفروضا على الشعب السوري.

السيد الرئيس، ركز تقرير الأمين العام على جهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب بشكل عام. وكنا نتمنى كحكومة ودولة عضو ومؤسس للأمم المتحدة أن يتطرق إلى الإرهاب الذي يستهدف سورية بشكل خاص. للأسف لقد أصبح بلدي الوجهة التي ترسل إليها العديد من حكومات الدول نفاياتها البشرية على شكل مقاتلين إرهابيين أجانب مع عائلاتهم، أملا منها أن تأتي الديمقراطية المزعومة إلى بلدي على كفوف إرهابي تنظيم داعش والنصرة وغيرهما من التنظيمات الإرهابية، وعليه تطالب حكومة بلدي معالي الأمين العام للأمم المتحدة بالتشديد على الدول لتحمل مسؤولياتها تجاه المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمكدسين بالآلاف في مخيمات داخل الأراضي السورية مثل مخيم الهول في الشمال الشرقي من بلدي. كما نطالب باستعادة عوائل هؤلاء الإرهابيين وتحمل مسؤولياتها حيال إعادة تأهيلهم كيلا يشكلون نواة لإرهاب مستقبلي.

ختاما، لا بد من التذكير بالاعتداءات الإسرائيلية المستمرة ضد بلدي والانتهاكات المتكررة للسيادة السورية والتي كان آخرها الاعتداء الذي ارتكبته إسرائيل والذي أسفر عن استشهاد أسرة كاملة من أب وأم وطفلين وجرح ٤ مواطنين آخرين من نفس العائلة وتدمير عدد من منازل المدنيين الأبرياء. ألا يعتبر هذا الاعتداء انتهاكا صارخا لشرعية حقوق الإنسان والقانون الدولي بشقيه العام والإنساني. كما أن مثل هذه الاعتداءات تقوض من قدرات الحكومة السورية في محاربة الإرهاب على الأرض. هذا الإرهاب الذي تخصص الأمم المتحدة مئات المنصات والاجتماعات واللجان والداعمين لمحاربته. كما يقف هذا الإرهاب في وجه تحقيق أهداف خطة ٢٠٣٠. وسنختم هذا البيان بالقول بإننا إلى اليوم لم نلمس النية الحقيقية لبعض حكومات عدد من

الدول في المحاربة الجدية والناجعة لظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف في بلدي، إلا أن هذا لن يثنينا عن تكثيف جهودنا للقضاء عليه واستعادة الأمن والاستقرار في سورية.

السيد كوبا (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل بروني دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/75/PV.51(Res.1)).

وتشيد إندونيسيا بجهود جميع الدول الأعضاء والأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، لضمان استمرار عمل الأمم المتحدة على الرغم من جائحة مرض فيروس كورونا. واستمرت الاجتماعات، والتفاوض بشأن الوثائق، واتخاذ القرارات. وباختصار، ما زلنا ننجز الأمور. ولتفادي إهدار الوقت، سأقرأ نسخة قصيرة من بياننا، وسنقدم البيان الكامل إلى الأمانة العامة. ويود وفد بلدي أن يبرز عدة نقاط.

أولا، فيما يتعلق بالسلام والأمن، تواصل إندونيسيا دعم برنامج الأمين العام لنزع السلاح، مع اعتبار نزع السلاح النووي إحدى أولوياته. وفي سياق هذا العام، يمكننا أن نسلط الضوء على تطورين هامين – المعلم التاريخي المتمثل في بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية في الأسبوع الماضي، وعقد المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في آب/أغسطس.

وفيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، نشيد بالعمل الدؤوب الذي يقوم به حفظة السلام في تنفيذ ولاياتهم على الرغم من الحالة الصعبة التي تواجههم بسبب جائحة كوفيد-١٩. وإندونيسيا، بوصفها من أكبر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، لا تزال ملتزمة بمواصلة دورها النشط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتشكل الهجمات الأخيرة على حفظة السلام التابعين لنا تحديات خطيرة لسلامة وأمن حفظة السلام. وفي العام الماضي، فقدت إندونيسيا أحد أفرادها في أحد هذه الهجمات. ومجرد فقد روح واحدة يعني خسارة كبيرة.

وندعو الأمانة العامة إلى مواصلة العمل عن كثب مع الدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة بشأن هذه المسألة الهامة. كما نود أن نؤكد مرة أخرى على أهمية دفع الأجور بالكامل وفي الوقت المناسب للبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، لأن ذلك يعزز القدرة التشغيلية ويحافظ على المساهمة الطويلة الأجل لعمليات حفظ السلام.

ثانيا، فيما يتعلق بمسألة التوظيف واختيار الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة، تؤكد إندونيسيا على ضرورة وجود تمثيل للمرشحين المؤهلين تأهيلا جيدا وعلى أساس الجدارة، إلى جانب توازن الموارد البشرية بين الجنسين، ولا سيما من البلدان التي يكون مواطنوها ممثلين تمثيلا ناقصا. ويتعين علينا أن نواصل التمسك بالتمثيل الجغرافي العادل في إطار تشكيل الموارد البشرية للأمم المتحدة، ونرفض الممارسات التي تؤدي إلى النظر حصريا في تولي رعايا بعض البلدان لمناصب محددة داخل الأمانة العامة.

ثالثا، فيما يتعلق بالاقتصاد الإبداعي، بما أن عام ٢٠٢١ يصادف السنة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة وفقا للقرار ١٩٨/٧٤، فإنه لا يمكن أن يكون هناك وقت أفضل لمواصلة استكشاف الدور الرئيسي للاقتصاد الإبداعي. وتعتقد إندونيسيا أنه بينما نسعى جاهدين للتعافي من أثر الجائحة، يمكن أن يكون الاقتصاد الإبداعي خيارا قابلا للتطبيق لتعزيز التعافي العالمي.

رابعا، ستباشر إندونيسيا عضويتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام. ونحن على استعداد لمواصلة دعم قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

خامسا، فيما يتعلق بالحاجة إلى حماية شعوبنا في معركتنا ضد جائحة كوفيد-١٩، فقد فاقمت الجائحة أيضا من حدة التهديدات القائمة، بما فيها تلك التي تشكلها الجهات الفاعلة من غير الدول. ومع تزايد اعتماد المجتمع على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تواصل الجماعات الإجرامية إساءة استخدام هذه التكنولوجيا بتكلفة كبيرة على الاقتصاد العالمي. فلا يزال غش السلع الطبية والاتجار بالأشخاص وغير ذلك من الأنشطة المؤذية يؤثر على أضعف الحكومات والمثقل

كاهلها بأعباء جهود مكافحة جائحة كوفيد-١٩. والتعاون الدولي أولوية في التصدي لتلك الجرائم التي لا تعتد بالحدود.

سادسا، نحن بحاجة إلى التضامن العالمي الآن أكثر من أي وقت مضى لضمان القضاء على أي شكل من أشكال التمييز أو العنصرية أو كراهية الأجانب في التصدي للجائحة. وإندونيسيا، بوصفها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، ملتزمة بمعالجة قضايا حقوق الإنسان بطريقة بناءة وشاملة، على أساس مبدأ الحياد والموضوعية وعدم التسييس.

سابعا، فيما يتعلق بالحاجة إلى تقديم الدعم للعاملين الأساسيين، نواصل تشجيع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين على كفالة دعمهم للعاملين الأساسيين خلال جائحة كوفيد-١٩. وفي هذا السياق، فإن اتخاذ القرار ١٧/٧٥ بتوافق الآراء بشأن تعزيز التعاون الدولي لدعم البحارة وسلاسل الإمداد العالمية، في عام ٢٠٢٠، هو مثال على التآزر الناجم عن جهود الأمين العام والتزام الدول الأعضاء بهذه المسألة. وعلينا أن نترجم هذا الالتزام إلى جهود ملموسة من أجل مكافحة الجائحة بفعالية.

وإندونيسيا على استعداد لدعم التنفيذ الفعال لأولويات البرامج التي حددها الأمين العام لعام ٢٠٢١. فلنعمل معا لإحراز تقدم ملموس وتحقيق التعافي للعالم.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الأمين العام على تقديم تقريره عن أعمال المنظمة في عام ٢٠٢٠ (A/75/1) وتحديد الأولويات الحالية (انظر A/75/PV.51).

كان العام الماضي حقا من أصعب الفترات بالنسبة للأمم المتحدة والعالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لقد تطورت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) من أزمة صحية عالمية إلى كارثة عالمية، أودت بحياة الملايين من البشر، وهزت الأسس التي ترتكز عليها مجتمعاتنا، وزادت من جوانب الإجحاف الهيكلية، مؤثرة بشكل غير متناسب على السكان الضعفاء في حالات الصراع وحالات الطوارئ الإنسانية. إن التزام جميع الدول الأعضاء التزاما حقيقيا بتعددية الأطراف الفعالة والمسؤولة لا يزال شرطا مسبقا أساسيا على الطريق المعرج والطويل نحو التعافي، من أجل إعادة البناء على نحو أفضل.

أما وقد شرعنا في عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فيجب علينا أن نوحد كل الجهود لكفالة بقاء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوصفها إطارا شاملا لتحقيق مستقبل أفضل وعدم ترك أحد خلف ا الركب. وانطلاقا من روح ذلك التعهد الجماعي، فإن الحصول بشكل عادل على جميع التقنيات والمنتجات الصحية الأساسية لمكافحة الفيروس سيمثل أولوية عالمية بالغة الأهمية. وينبغي عدم حرمان أي شخص، بمن في ذلك الذين يعيشون في مناطق النزاع، أو تقييد فرصهم في الحصول على العلاج للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد-١٩.

لقد أضر تفشي الجائحة بالجهود الدولية المبذولة من أجل تحقيق السلام والتنمية وحقوق الإنسان، مما أدى إلى تفاقم الانقسامات والتوترات والنزاعات وغيرها من مواطن الضعف. وكانت أرمينيا من أوائل الدول الأعضاء التي أعربت عن دعمها الكامل والقاطع لنداء الأمين العام لوقف فوري شامل لإطلاق النار في جميع أنحاء العالم والذي أطلقه عند تفشي الجائحة. ولكن على الرغم من الدعوات إلى التضامن الدولي والنداءات من أجل التقيد بوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، شهد العام الماضي مستوى غير مسبوق من العنف والحرب والمعاناة الإنسانية. ومنطقتنا مثال على ذلك، حيث أدى العنف الوحشي وغير المبرر والدمار إلى تعطيل الجهود التي استمرت لعقود من أجل تحقيق السلام والتنمية والأمن البشري، بينما استمرت الجائحة والتحديات الناجمة عنها في إلحاق الخراب بالعالم.

إن العدوان المخطط له مسبقا على شعب ناغورنو كاراباخ، أو أرتساخ، في خضم أزمة صحية عالمية الحق خسائر فادحة بالسكان المدنيين، مما أدى إلى وقوع خسائر في الأرواح، وانتهاكات عديدة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتدمير وتدنيس التراث الديني والثقافي، والتشريد الجماعي، والأزمات الإنسانية، وتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمرتزقة الذين تم تجنيدهم من منطقة الشرق الأوسط ونقلهم تحديدا إلى منطقة النزاع.

نقدر الدعم القوي الذي أعرب عنه الأمين العام طوال فترة الأعمال القتالية من أجل الوقف الفوري للقتال والتعجيل باستئناف الحوار تحت

رعاية الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن التحديات العالمية الناجمة عن الجائحة اختبار لتعددية الأطراف. وفي خضم تنامي النزعات الاستبدادية، وخطاب الكراهية، وتسليح الجائحة لشن الحروب، وقمع الأصوات المعارضة، وانتهاكات حقوق الإنسان، ينبغي للأمم المتحدة أن تكون حارسة وراعية للقانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقيم البشرية. إن قدرة المنظمة على الحيلولة دون تلك التحديات والتصدي لها أمر حاسم الأهمية لمصداقيتها في كفالة ألا يظل التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب إعلانا فحسب.

بينما رحبنا باستعداد الأمم المتحدة للاستجابة للاحتياجات الإنسانية في جميع المناطق المتضررة من الصراع، وبنداء الأمين العام لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل التعاون الكامل مع كيانات الأمم المتحدة لكفالة وصولها من دون قيود، يجب ألا تصبح منظومة الأمم المتحدة رهينة لمناورات النظم الاستبدادية وخطاباتها.

في إطار السعي إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة، نشجع الأمين العام والأمانة العامة على النظر في الثغرات التي لا تزال قائمة من أجل القضاء على أي فرصة للتلاعب بتعزيز القدرات المستقلة للوكالات والإدارات المعنية، لا سيما فيما يتعلق بالإبلاغ الدقيق والقيام بالعمل الإنساني العاجل. ويجب أن تُحدد بفعالية المحاولات الرامية إلى استغلال التعاون البرنامجي مع الأمم المتحدة من أجل الترويج لروايات تمييزية أحادية الجانب وتبرير العنف القائم على الهوية والتصدي لها والقضاء عليها على جميع المستويات.

ما فتئت أرمينيا ملتزمة بمواصلة تنفيذ برنامجها الإصلاحي الطموح بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين من أجل إعادة البناء والتعافي بشكل أفضل من خلال الاستثمار في مؤسسات ديمقراطية قوية وخاضعة للمساءلة، وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، ومكافحة الفساد، وتعزيز سيادة القانون.

ونؤكد من جديد دعمنا لجهود الأمين العام في تعزيز المنظمة وقدرتها على الصمود في وجه التحديات العالمية الناشئة للمساعدة على تحقيق التطلعات إلى مستقبل أفضل للجميع.

السيد بادوبي (بوتسوانا) (*تكلم بالإنكليزية*): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جيبوتي باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/75/PV.51(Res.1)).

ونشكر الأمين العام على تقديم تقريره عن أعمال المنظمة (A/75/1). ونرحب بتغيير توجه التقرير والتحسن الملحوظ الذي طرأ عليه، لأنه يقدم مضمونا يمكّن القارئ من أن يقدر على نحو أفضل النطاق الكامل للعمل المهم الذي تقوم به الأمم المتحدة.

إن الإحصاءات المتعلقة ببلداننا ومواطني العالم المستفيدين من خدمات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن العدد الهائل من الأفراد المنتشرين في جميع أنحاء العالم وعبر جميع ركائز برنامج عمل المنظمة، تشهد على عمق واتساع نطاق العمل الجدير بالثناء الذي تقوم به الأمم المتحدة.

ومن الجدير بالثناء خاصة أنه خلال عام ٢٠٢٠، وأثناء التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في وقت كانت فيه المنظمة أيضا تواجه تدهورا في روح تعددية الأطراف وأزمة سيولة، تمكنت الأمم المتحدة من حشد ميزتها النسبية الجماعية لتقديم الدعم المستمر وخطط الإنقاذ في حالات الطوارئ للعديد من بلداننا، من خلال الدعم السخي الذي قدمته الدول الأعضاء الزميلة والشركاء الآخرين.

ولكن كما يشير التقرير، كشفت جائحة كوفيد-١٩ أيضاً عن مواطن الضعف والهشاشة التي عرقلت بشكل واضح إمكانات المنظمة الكاملة للقيام بالمزيد. فالجائحة، رغم قسوتها وصعوبة تحمل عواقبها، تلقننا دروسا هامة ينبغي أن نستقيها بوصفها جزءا من عملية التعافي الهائلة التي تنتظرنا.

تقر بوتسوانا ع بأنه بينما نمضي قدما خلال عقد العمل، فإن أفضل خيار لنا يكمن في بذل جهود قوية. وكما قال الأمين العام

نفسه، فإننا نحتاج إلى نهج جذري تماما للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

بالإضافة إلى نداءه بشأن وقف إطلاق النار، الذي حصد الكثير من الدعم، وموجزات السياسات المفيدة التي صدرت في ذروة الجائحة، فإن الدعوة إلى العمل بشأن حقوق الإنسان في عام ٢٠٢٠ كفلت عدم تقويض هذه الجائحة للولاية الأساسية للمنظمة. وكما أشار ممثل جيبوتي الذي تكلم باسم المجموعة الأفريقية، تؤكد بوتسوانا أنه، في الوقت الذي تجدد فيه الأمم المتحدة التزامها بحقوق الإنسان للجميع، يجب على المنظمة أيضا أن توفر نفس المعاملة الكريمة لجميع القوى العاملة المتنوعة المرتبطة بها والمنوطة بتنفيذ ولايات المنظمة.

ولا جدال في أن الآلية الحكومية الدولية للأمم المتحدة قد أنشأتها دولها الأعضاء، وتشكل مِنبرا مخصصاً لها في المقام الأول. ولكننا، كدول أعضاء، لا يمكننا أن ندعي احتكارنا لمعرفة ماهية التحديات العالمية، أو كيفية حلها أو التصدي لها. والمشاركة الشاملة، من خلال التماس مساهمات أصحاب المصلحة الرئيسيين الخارجيين، لها نفس القدر من الأهمية لإثراء مناقشاتنا الحكومية الدولية. ولذلك، نأمل ألا يتم تجاهل آراء مواطني العالم الذين أسهموا في نتائج الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ١/٧٥) خلال عام ٢٠٢١ وما بعده.

وإذا ما تم السعي إلى تنفيذ خريطة للتعاون الرقمي بالاقتران مع نقل متوازن للتكنولوجيا وتعاون رقمي منصف فيما بين البلدان، فإنها في رأينا ستوفر الأمل في مستقبل رقمي شامل ومستدام حقا للجميع، وهو إنجاز من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق الثورة الصناعية الرابعة. لكن يجب أن تولي تدابير بناء القدرات في هذا المجال، ولا سيما في البلدان النامية، اهتماماً متساوياً لمعالجة مواطن الضعف والمخاطر المرتبطة بذلك، التي تتزامن مع زيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفيما يتعلق بتعزيز المنظمة، من المقبول أنه يجب على الأمم المتحدة أن تقوم، من وقت لآخر، بإعادة تكييف عملياتها باستمرار مع واقع العصر الحديث عبر ركائز التنمية والسلام والأمن والإدارة. وبينما نتطلع إلى تقييم أفضل لنتائج مقترحات الإصلاح الأخيرة، نتوقع أن يتحقق الشعار المعتاد المتمثل في الكفاءة والفعالية والمساءلة من خلال تحقيق نتائج ملموسة يمكن إثباتها.

وفيما يتعلق بالموظفين، نشيد بالإنجازات التي تحققت في تعميم منظور الإعاقة وكذلك المساواة بين الجنسين، بما في ذلك في مناصب الإدارة العليا. لكننا حريصون على رؤية تحقيق إنجازات مماثلة بشأن التنوع الجغرافي عموما في صفوف القوة العاملة في الأمم المتحدة في جميع الفئات، ولا سيما على مستويات صنع القرار. وسنواصل الحوار بشأن تفاصيل استراتيجية التنوع الجغرافي التي بدأ تنفيذها مؤخراً وما يترتب عليها من آثار، إذا ما تم تنفيذها، مقارنة بالنظام الحالي للنطاقات المستصوبة.

ونحن نرى، في المقام الأول، أن التنفيذ الصارم لإطار الأمم المتحدة للمساءلة هو العامل الأساسي للنجاح في استراتيجيات وسياسات إدارة الموارد البشرية للمنظمة في سياق التحول إلى نموذج جديد. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إقامة العدل على النحو الصحيح والإشراف على تفويض السلطة لكبار المديرين الذي دخل حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة التي تتضمنها هي في الواقع مخطط هائل يمكننا من خلاله الاستفادة من جهود التعافي فيما يتعلق بجائحة كوفيد-١٩. ولكن إذا أردنا ألا نحيد كثيرا عن المسار بحلول عام ٢٠٣٠، فإن جميع العقبات التي تحبط جهود التنفيذ، مثل عدم كفاية التمويل، تستوجب اهتمامنا العاجل. إن الإدارة السليمة للموارد المتاحة محلياً والإشراف عليها والحشد الفعال لهذه الموارد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مسألة يجب أن تشغل جميع الدول الأعضاء. وينبغي التصدي بفعالية للأسباب الجذرية لعدم كفاية التمويل. ويشمل ذلك وقف موجة التدفقات المالية غير المشروعة، التي تقوض بوضوح الجهود الحقيقية التي تبذلها الدول الأعضاء.

ونوافق أيضا على أن البيانات المصنفة التي يمكن الاعتماد عليها وذات الجودة العالية من شأنها أن تكفل القياس الدقيق للمشاكل العالمية التي نسعى إلى حلها. ومن شأن اتباع نهج قائم على الأدلة أن ييسر التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة، ولذلك نؤكد أن جميع الكيانات المنتشرة في مناطقنا لدعم جهود التنمية المستدامة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، ينبغي أن تكون مجهزة في هذا المجال الرئيسي حتى تتمكن من تقديم دعم أفضل لبلداننا.

وبدون التقليل من أهمية العمل الذي تقوم به كيانات الأمم المتحدة العديدة الأخرى المشاركة في مجالات حقوق الإنسان، والمسائل الإنسانية، والسلام والأمن، والعدالة الدولية، ونزع السلاح ومكافحة الجريمة والمخدرات والإرهاب، وكذلك دور الإدارات الرئيسية التابعة للأمانة العامة التي تكفل الأداء الفعال لنحو ٤٦١ من مراكز عمل الأمم المتحدة، أود أن أختتم بالإشارة إلى أن تنمية أفريقيا هي أولوية ثابتة للمنظمة، على النحو الذي أُعيد تأكيده مؤخرا في القرار ٢٥٢/٧٥، المعتمد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

وبوتسوانا، مثلها مثل جميع الدول الأعضاء الأخرى في المجموعة الأفريقية، ترحب باستمرار التركيز في برنامج عمل الأمم المتحدة على دعم الاحتياجات الخاصة لقارتنا. ونعتقد أن أنشطة الأمم المتحدة المنفذة على نطاق المنظومة يجب أن تتماشى على نحو سليم مع البرامج الرئيسية، وينبغي أن تستمد من الأطر القارية، ولا سيما خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها.

ولذلك فإننا نؤيد عمل كيانات الأمانة العامة التي تشارك في الاضطلاع بالعمل في ذلك المجال، مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وإدارة التواصل العالمي. وفي سياق الاحتياجات المتغيرة للمنطقة الأفريقية والتحديات التي كشفت عنها جائحة كوفيد-١٩، نتطلع إلى العمل داخل المجموعة الأفريقية لكفالة أن تكون ولايات وقدرات مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا قادرة على تحقيق الغرض المنشود منها والمتمثل في تلقي الأمين العام مشورة جيدة بشأن التحديات التي تواجهها أفريقيا في هذه المرحلة الصعبة.

السيد عليف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم تهانينا لرئيس الجمعية العامة، السيد فولكان بوزكير، على قيادته الناجحة للدورة الخامسة والسبعين التاريخية. ونشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على الإحاطة الشاملة التي قدمها بشأن أولوياته لعام ٢٠٢١ وتحليله المتعمق للشؤون العالمية المعقدة (انظر A/75/PV.51). ونحن ممتنون للزعيمين، رئيس الجمعية العامة والأمين العام، على الحفاظ على الهيئة التداولية والتمثيلية الرئيسية وهيئة صنع القرار في الأمم المتحدة، عاملة على نحو سليم وآمن في جميع الظروف الصعبة التي تنطوي عليها جائحة مرض فيروس كورونا.

لقد كان عام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة عاما محوريا بالنسبة للمنظمة. فقد تسببت جائحة كوفيد-١٩ المدمرة في معاناة لم يسبق لها مثيل، وهددت بالقضاء على عقود من التقدم والتنمية. وقد أجهدت إلى حد كبير نظم الرعاية الصحية الوطنية في جميع أنحاء العالم وأبرزت أوجه القصور في الاستجابة العالمية. وأصبحت اختبارا لتعددية الأطراف والتزام الدول الأعضاء ذاته بأمم متحدة أكثر تكاملا وفعالية وكفاءة.

وقد واجهنا معا تلك التحديات. وحشدنا مواردنا الجماعية. وعززنا تضامننا وتعاوننا. إن الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين للجمعية العامة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا كوفيد-١٩، التي بادر بطرح فكرتها رئيس أذربيجان، السيد إلهام علييف، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، قد تجلت في شهادة حقيقية على التزامنا الثابت بتعددية الأطراف. وأصبحت الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثون للجمعية العامة أكبر منتدى رفيع المستوى في العالم لتبادل استراتيجيات الاستجابة الوطنية وتقديم الدعم للمحتاجين، ونحن فخورون بنجاح تلك المبادرة التاريخية.

ولا يمكن المبالغة في التشديد على أهمية حصول جميع البلدان بصورة منصفة على الأدوية والمعدات الطبية، ولا سيما اللقاحات، التي هي سلع عالمية للصحة العامة ويجب أن تكون متاحة للجميع. وقد انضمت أذربيجان مؤخرا إلى مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على

الصعيد العالمي بالالتزام بتقديم مبلغ ٢١ مليون دولار. ونأمل أن تصبح اللقاحات المأمونة والفعالة جاهزة قريبا للتوزيع. وجهود التنسيق التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في هذه العملية حيوية وستكون مثالا يحتذى به في الوقت الذي يبني فيه العالم قدرته على الصمود في وجه الأزمات في المستقبل.

وقد كشف جائحة كوفيد-١٩ مواطن الضعف وعدم المساواة في البلدان النامية والمتقدمة النمو، التي فاقمها في المقام الأول الفقر المدقع والإقصاء. وأشد الفئات فقرا وأكثرها ضعفا هي الأشد تضررا من الجائحة، ومن دواعي القلق البالغ أن أثر الأزمة سيمحو مكاسب إنمائية تحقّقت بشق الأنفس ويقوض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب أن يظل من بين أولوياتنا العليا تنفيذ الالتزامات الوطنية والوفاء بالتعهدات بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وتحقيق أهدافنا المناخية الجماعية وتعزيز التعاون الدولي دعما للبلدان المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ.

إن الاستجابات العالمية المتسقة والجهود المشتركة، مع وجود الأمم المتحدة في صميمها، هي أكثر الطرق فعالية لمكافحة الجوائح والتصدي لتغير المناخ ودحر الإرهاب الدولي، وإدارة التشريد القسري وتدفقات الهجرة، وتحقيق أهداف السلام، بما في ذلك التنمية المستدامة وحقوق الإنسان للجميع. ودعم ذلك الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة وصون أمنها الجماعي وآلياتها السياسية والإنسانية أمر حاسم الأهمية للحفاظ على السلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، سيكون من المهم للغاية التأكيد على نهج توحيد الأداء في مجال الصحة، الذي يقوم على فكرة ترسيخ الانسجام بين صحة الإنسان والطبيعة مع نظامها الإيكولوجي قاطبة، ولا سيما خلال هذه الأوقات العصيبة.

وتعكف أذربيجان الآن على تنفيذ أكبر وأشمل مشروع لإعادة التعمير وإعادة التأهيل في تاريخها، بعد تحرير أراضيها المعترف بها دوليا من الاحتلال الأجنبي الذي دام قرابة ٣٠ عاما. وقد استهل البيان الثلاثي الذي وقعه رئيس أذربيجان ورئيس وزراء أرمينيا ورئيس الاتحاد الروسي في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، والوارد في الوثيقة S/2020/1104، عهدا جديدا من الازدهار في المنطقة. وقد تعزز الاتفاق بالبيان الثلاثي الصادر عن القادة الثلاثة في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، وسيُناقش تنفيذه مرة أخرى خلال الاجتماع المقبل لنواب رؤساء وزراء أذربيجان وأرمينيا وروسيا، غدا، ٣٠ كانون الثاني/يناير، ولا سيما فيما يتعلق ببناء وتطوير نظام عبر إقليمي للنقل والاتصالات.

وقد أطلقت أذربيجان عددا من مشاريع البنية التحتية الحيوية في الأراضي المحررة، التي تعرضت لعمليات نهب وتدمير كاملة. ويجري الآن تشييد طريق سريع رئيسي إلى مدينة سوتشي، ومن المتوقع أن يكتمل قبل الموعد المحدد له. وسيتم بناء مطارين دوليين في مقاطعتي فيزولي ولاتشين في أذربيجان، من أجل التعجيل بعملية التكامل، وتعزيز الاقتصادات المحلية وتشجيع السياحة. وعلاوة على ذلك، تنفذ حكومة أذربيجان مشاريع لتوليد الطاقة الكهربائية على نطاق واسع، مع التركيز على مصادر الطاقة المتجددة.

وينصب التركيز الأساسي في تلك الجهود على تهيئة الظروف الملائمة لعودة مئات الآلاف من المشردين إلى ديارهم وممتلكاتهم عودة آمنة وكريمة. غير أن المهمة معقدة بسبب ضرورة القيام بحملة ضخمة لإزالة الألغام، وهي حملة جارية حاليا، ويمكن أن تستغرق، وفقا للخبراء، ما يزيد على عقد.

وعلى الرغم من التحديات الهائلة، لا تزال أذربيجان تسير على الطريق الصحيح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وستواصل اتخاذ إجراءات وطنية ودولية في ذلك الصدد. إن الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، والحد من الأثر الاقتصادي على إنتاج النفط والغاز، وبالتالي تعزيز تنويع الاقتصاد، وتسريع تعبئة الموارد، وإدماج ممارسات الاستدامة، كلها إجراءات تقع ضمن إطار استراتيجيتنا الوطنية. ويستعد بلدي أيضا لتقديم الاستعراض الوطني الطوعي الثالث خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى في وقت لاحق من هذا العام.

ونتفق مع الأمين العام على أن الحفاظ على مقاصدنا ومبادئنا المشتركة يظل أمرا هاما كما كان دائما. والامتثال الصارم لتلك

المقاصد والمبادئ والجهود المتضافرة المشتركة سيمهدان الطريق لجعل عام ٢٠٢١ عاما من الإمكانيات، مما سيمكننا في نهاية المطاف من التغلب على التحديات الأساسية التي نواجهها جميعا اليوم.

السيد براساد (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على منحي الفرصة لإلقاء كلمة. وحرصا على الوقت، سأختصر في ملاحظاتي.

تؤيد فيجي البيان الذي أدلى به أمس الممثل الدائم لملديف باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة (انظر A/75/PV.51 Res.1).

أود أولا أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/75/1)، وكذلك على إحاطته الممتازة التي قدمها بالأمس ليشاطرنا أولوياته لعام ٢٠٢١ (انظر A/75/PV.51). وترحب فيجي بالتقرير وتؤيد الأولويات التي حددها الأمين العام. وهي في الواقع الأولويات الصحيحة، ونتطلع إلى دعم الجهود الجماعية في ذلك الصدد. ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة، باعتبارها من الهيئات العليا المعنية بالحوكمة العالمية، قد علقت عملها وكرسته لدعم تلك الأولويات. ونادرا ما كانت التوقعات أعلى بكثير مما أملنا، ولكننا نعلم أننا، مع رئيس الجمعية العامة والأمين العام معا، في أيد أمينة ستقودنا خلال هذه الأوقات الصعبة.

ويتعين على الأمم المتحدة، كنظام، أن تساعد المجتمع العالمي على التصدي لثلاثة جوائح بالتوازي: أولا، الجائحة الصحية؛ ثانياً، الجائحة الاجتماعية والاقتصادية؛ وثالثاً، الجائحة التي أصابت كوكبنا. والعوامل المسببة لهذه الجوائح الثلاثة هي نفسها، وهو ما يؤدي إلى الألم والخسارة للجميع: الأغنياء والفقراء، الرجال والنساء، البلدان الكبيرة والصغيرة. وصحيح أيضا أن أشد الأشخاص ضعفا هم الذين يعانون أكثر من غيرهم، وفي كثير من الأحيان، يعانون بشكل مأساوي من جميع تلك الجوائح. وصحيح أيضا أن البلدان الأكثر تعرضا للمعاناة في تلك الجوائح الثلاث هي الأكثر معاناة. وهذا هو الموقف الذي تجد الدول الجزرية الصغيرة نفسها فيه.

وفيما تصوغ المنظمة برنامج عملها المفعم بالأمل، مستفيدة من التقدم الكبير، أثبتت الأمم المتحدة كمنظومة، خلال العام الماضي أن ما نحققه من قدرة على تغيير الاتجاه يتوقف علينا جميعا الدول الأعضاء وفي تمسكنا بمسؤولياتنا والاضطلاع بدورنا. وتقع بعض تلك المسؤولية على عاتق الجمعية العامة، وبعضها يقع جهات أخرى، في محافل مثل مجموعة السبعة ومجموعة العشرين ومجالس إدارات المؤسسات المالية الدولية.

وتجد الدول الجزرية الصغيرة نفسها تتأثر بشكل فريد وبشدة بتلك الجوائح الثلاث. وهدفي ليس التقليل من قيمة المعاناة التي تعاني منها جميع البلدان، بل بالأحرى الإشارة إلى أن الدول الصغيرة، بجميع المقاييس تقريبا، تعاني بشدة ولذلك عليها بذل جهود أكبر وغالبا ما يكون سقوطها الأسرع.

ودخلت دول عديدة، بما فيها جزر سليمان وساموا وفيجي في المحيط الهادئ، في جائحة فيروس كورونا مع نظمها الصحية المتدهورة بالفعل بسبب مكافحتها المستمرة للأزمات الصحية الناجمة عن المناخ، من حمى الضنك والتيفوئيد إلى آخر فاشية وهي الحصبة. واضطرت عدة نظم صحية في المحيط الهادئ، بما في ذلك نظم فانواتو وفيجي وتونغا وجزر سليمان، إلى التعامل مع الكوارث المناخية وتفشي جائحة كوفيد-١٩ في الوقت ذاته. وعلاوة على ذلك، لا يزال عدد كبير جدا من الدول الجزرية الصغيرة النامية محروما من الحصول على مستويات مماثلة من الموارد من المؤسسات المالية الدولية أو من الأسواق بسبب حجم التحديات أو قدراتها أو لأنها تواجه الكثير من الجوائح في الوقت نفسه.

إن جائحة الكوكب الناشئة عن انهيار التنوع البيولوجي وتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية لها آثار متعددة على الدول الجزرية الصغيرة أيضا. وتؤثر الكوارث المناخية التي لا هوادة فيها على الزراعة والأمن الغذائي فيها، وتزيد من أوجه الضعف لدى النساء والشباب. وهذه الأضرار لا هوادة فيها ومستمرة. في الوقت الذي أتكلم، بدأ بالكاد تعافي فيجي من إعصار من الفئة الخامسة ضربها في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، قبل أيام قليلة من عيد الميلاد. وفي الوقت الذي أتكلم فيه، نتوقع أن يضرب الإعصار آنا فيجي خلال الـ ٢٤ إلى ٤٨ ساعة القادمة. وهذا يوضح مدى قسوة تغير المناخ علىهذه الفئة من البلدان.

نحن نؤيد تماما تعددية الأطراف، بل إننا اتبعنا مشورة منظمة الصحة العالمية في كل خطوة على طريق التعامل مع الجائحة. ونحتفل اليوم بأكثر من ٢٥٠ يومًا تقريبًا من انعدام انتشار الجائحة الصحية في المجتمع. لقد اتبعنا توصيات منظمة الصحة العالمية حرفيا. ومع ذلك، نجد أنفسنا في آخر قائمة الحصول على اللقاحات حيث تم تحذيرنا من أننا قد نجد أنفسنا في ذيل القائمة. وفي الوقت نفسه، نحن فخورون جداً بالمشاركة في مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي.

وندعو إلى تقدير أفضل لصعوبات تخصيص حصص توزيع اللقاحات في الدول الجزرية الصغيرة. وفيجي بلد يضم أكثر من ٣٠٠ جزيرة. وسيشمل توزيع ١٠ لقاحات على جزيرة صغيرة على مسافة من العاصمة استئجار سفينة وإبحارها لمدة يومين أو ثلاثة أيام، وتكلفة توزيع من ١٠ إلى ٢٠ لقاحًا لحماية العاملين الصحيين ستصل إلى ما يقرب من ١٠٠ ألف دولار، بما يشمل استئجار السفن اللازمة. قد يكون من المنطقي تحصين سكان الدول الجزرية الصغيرة بأعداد أكبر بكثير حتى لا تصبح عملية التحصين نفسها عبئًا إضافيًا في وقت يتعرضون فيه لضغوط شديدة.

كل من الجوائح الثلاثة مترابطة بشكل وثيق، وإذا لم نتعامل معها بالإلحاح والسرعة المطلوبين، يُخشى أن تتحول الجوائح الثلاثة إلى جائحة هائلة بعواقب وخيمة. وقد اخترت عمدا الطريقة التي صاغ بها الأمين العام رؤيته لكي أقول إن الدول الجزرية الصغيرة لديها مجموعة كبيرة من نقاط الضعف، مما يتطلب اهتماما خاصا بكيفية استجابتنا لها.

ومع ذلك، فإن رؤية الأمين العام في التقرير تعكس تفاؤلا وأملا كبيرين، ونحن نعمل بهذا التفاؤل والأمل. إنه عام الإمكانيات الكبيرة. لقد أكدنا جميعا من جديد إيماننا بتعددية الأطراف. وندرك أن الأمم المتحدة مهمة. وتكتسي أهمية الآن أكثر من أي وقت مضى.

ونرحب برئاسة المملكة المتحدة بالشراكة مع إيطاليا للمؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بأمل كبير. ونأمل أن يؤكد العالم، في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين، التزامه بالتمويل المستدام الطويل الأجل البالغ ١٠٠ مليار دولار. ونأمل أيضا أن يستمع إلى النصيحة الحصيفة التي قدمها الأمين العام في مؤتمر قمة التكيف مع المناخ هذا الأسبوع، وهي أن يخصص ٥٠ في المائة من التمويل للتكيف مع آثار تغير المناخ.

ويسعدنا أن نعمل مع مجتمع المحيطات لضمان أن يصبح مسار المحيطات مدرجا بشكل راسخ في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ولا يمكننا أن نكسب معركة المناخ دون كسب الحرب لإنقاذ المحيطات.

لقد كان من دواعي السرور أن أرحب بعودة الولايات المتحدة إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ بوصفها شريكا أساسيا في معركة المناخ والمحيطات. وفي قمة التكيف مع المناخ هذا الأسبوع، قال المبعوث الرئاسي الخاص للولايات المتحدة المعني بالمناخ، الوزير كيري، إن المحيطات جزء لا يتجزأ من الجهود المبذولة لحل مشكلة المناخ وأن المناخ جزء لا يتجزأ من حل مشكلة المحيطات.

هذا عام هام لتحقيق تحسينات كبيرة في حماية المحيطات وتسخيرها بشكل مستدام نظرا لما توفره لنا من إمكانات. ويتعين علينا أن ننهي بشكل مرض الإعانات الضارة لمصائد الأسماك، وأن نختتم المفاوضات بشأن صك دولي ملزم قانونا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية واستخدامه المستدام، وكفالة التنفيذ الحازم لاتفاقية التنوع البيولوجي. وبالإضافة إلى ذلك، نتطلع إلى أن يولي مؤتمر القمة للنظم الغذائية اهتماما أكبر بكثير لدور المحيطات السليمة، والابتكارات، والتمويل من أجل الغذاء الذي يُستمد من محيطاتنا من أجل مستقبل البشرية.

ولن نحرز تقدما في أي من هذه الأمور إذا لم نعالج مسألة تمويل التنمية بشكل مباشر. ونرحب بمبادرة كندا وجامايكا لوضع أفكار ومنظورات بشأن تمويل التنمية. وهذا أمر أكثر إلحاحاً بالنسبة لفيجي ودول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة. وعلينا أن نحرز تقدما جوهريا وتقدما سريعا.

ونحن نؤيد تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى تخفيف عبء الديون بصورة كبيرة، وتوسيع نطاق مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي اتخذتها مجموعة العشرين، وإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة، ولكننا، علاوة على ذلك، نلتمس زيادة كبيرة في التمويل بشروط ميسرة لمساعدة الدول الصغيرة مثل دولنا على التصدي للجوائح الثلاث والتحديات الناشئة عنها.

ونعلم أيضا أن الأمم المتحدة في وضع مناسب يمكنها من القيام بذلك. ونؤيد جهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام عبر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ونرحب بها. إننا نشهد تحسينات حقيقية وجوهرية في قدرات الأمم المتحدة وزيادة في عملياتها المتسقة في فيجي وعبر منطقة المحيط الهادئ. وقدرات الأمم المتحدة أصبحت بحق أكثر تحفيزا. وأعلم أننا نشعر بالإحباط أحيانا لعدم دعمها بشكل كامل. ونأمل أن يشهد دعم قدرات الأمم المتحدة ومؤسساتها في فيجي ومنطقة المحيط الهادئ تحسنا ملموسا في المستقبل.

ومرة أخرى، نؤيد تأييدا تاما الرؤية المحددة في تقرير الأمين العام.

السيدة فاطمة (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الشاملة بشأن أولوياته (انظر A/75/PV.51)، التي نؤيدها تماما. ونشاطره القلق بشأن تأثير الجائحة على عمل المنظمة وأولوياتها، لا سيما في مجالات السلام والأمن، والعمل المناخي، وتعطيل التقدم الاقتصادي، والاستجابة للأزمات الإنسانية، والتقيد بالقانون الدولي.

ونشكر الأمين العام على قيادته في ضمان استمرار عمل الأمم المتحدة بالرغم من التحدي الهائل الذي فرضته الجائحة على أعمالها. ونشاطر تماما آراءه بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يتكاتف للتصدي للعواقب الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية والتنسيق. لقد برهنت لنا الجائحة على حتمية وأهمية بناء الشراكات والتضامن في الوقت الذي نسعى فيه إلى إعادة البناء في مرحلة التعافي من الأزمة.

وفي هذا الصدد، أشيد بمنظومة الأمم المتحدة وبموظفيها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الصناديق والبرامج، الذين قاموا بعمل رائع على الخط الأمامي لمواجهة الجائحة لكفالة استمرار الخدمات والبرامج الأساسية بدون عوائق فيما يتعلق بالذين هم في أشد الحاجة إليها. وقد تمكنت الأمم المتحدة من إظهار مدى أهميتها في الميدان حيث لها أكبر الأثر. وأود أن أبرز بإيجاز بعض أولوياتنا.

أولا، إننا نؤيد الدعوة المتزايدة إلى ضرورة إتاحة اللقاحات للجميع على سبيل الأولوية من أجل الاستجابة الفعالة للجائحة والتعافي منها. وللتغلب على الفجوة في مجال اللقاحات داخل الدول وفيما بينها، يتعين على الأمم المتحدة أن تتولى زمام المبادرة في كفالة الحصول على اللقاحات على نحو منصف وآمن وميسّور على الصعيد العالمي. يجب أن نكفل توافق الإلحاح والموارد التي ميزت تطوير ونشر لقاحات جائحة كوفيد-١٩ مع نفس الإلحاح في توزيعها بشكل عادل على الأشخاص والدول الأضعف.

ثانياً، نثني على الأمين العام لدعوته قادة العالم للإعلان عن حالة طوارئ مناخية إلى أن يتم تحييد أثر انبعاثات الكربون. بهذه الروح، أعلن برلمان بنغلاديش حالة طوارئ على كوكب الأرض ودعا العالم إلى العمل على قدم وساق لوقف تغير المناخ. وباعتبارنا بلدا معرضا لخطر تغير المناخ ونترأس حاليا منتدى البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ المؤلف من ٤٨ عضوا، نود أن نرى اهتماما بجميع العمليات المتعلقة بالمناخ، خاصة بالفئات الضعيفة، مثل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تواجه انعدام الأمن الناجم عن تغير المناخ.

لدينا الكثير من التوقعات للدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وقد أثلج صدرنا رؤية جهود الأمين العام لحشد الدعم لتحقيق الأهداف المناخية الطموحة في الفترة التي تسبق مؤتمر قمة غلاسكو، فضلا عن دعوته العاجلة للوفاء بالتزامات تمويل المناخ المنعدم بشكل مزرٍ.

ثالثا، لقد هددت الجائحة بشكل خطير هدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كذلك فاقمت

مواطن الضعف الموجودة في أقل البلدان نموا وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، مما يعرض للخطر مكاسبها الإنمائية التي حققتها بشق الأنفس. ويوشك عدد قياسي من أقل البلدان نمواً للخروج من تلك القائمة هذا العام. غير أن البلدان التي توشك على الخروج من القائمة لديها مخاوف متزايدة من أن يؤدي رفع اسمها من القائمة إلى زيادة تهديد مسيرتها الإنمائية، وذلك بسبب العواقب الناجمة عن الجائحة وانعدام تدابير الدعم الخاصة بأقل البلدان نمواً. ومن أجل التغلب على ذلك، نحتاج إلى حلول جريئة ومبتكرة. ومن الضروري دعم مسار قائم على الحوافز لصالح أقل البلدان نمواً، أي البلدان التي توشك على الخروج من القائمة والبلدان التي رُفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً. إن نجاح بلد ما ينبغي أن يعود عليه بالثواب وليس بالعقاب.

رابعا، كشفت الجائحة عن الفجوات الرقمية الصارخة داخل المجتمعات وفيما بينها على السواء. فقد تغيب ملايين الأطفال، لا سيما في البلدان النامية، عن الدراسة بسبب عدم توفر إمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت. ومن الحيوي بناء شراكات فعالة للاستفادة من التكنولوجيا الرقمية والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، ولا سيما في العالم النامي. ونشيد بالأمين العام لإطلاقه خارطة الطريق من أجل التعاون الرقمي في خضم الأزمة، ووضعها على رأس أولويات جدول أعمال الأمم المتحدة.

خامسا، نحيط علما بالإصلاحات التي أُدخلت على هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن، ولا سيما في مجالات حفظ السلام، فضلا عن التركيز بشكل أقوى على خطتي المرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن. وفي العام الماضي، شهدنا استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، الذي يتوقع أن يعزز دور المنظمة في منع نشوب الصراعات، بينما يقوم ببناء السلام والحفاظ عليه. وبنغلاديش، بوصفها البلد الرائد المساهم بقوات وبأفراد شرطة، تشارك بنشاط في عملية الاستعراض تلك.

مهما يكن من أمر فإن الجائحة أضافت تحديات جديدة إلى جهود الأمم المتحدة الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه. وبالرغم من نداء الأمين العام في الوقت المناسب لوقف إطلاق النار، لا تزال الصراعات مستمرة، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على المدنيين. ولا يزال حفظة السلام وغيرهم من العاملين في الخطوط الأمامية يعانون من عواقب الصراعات التي طال أمدها. ويجب أن يظل النداء إلى وقف إطلاق النار عملية مستمرة. وعلاوة على ذلك، وبغية كفالة سلامة وأمن حفظة السلام خلال الجوائح وحالات الطوارئ الأخرى في المستقبل، يجب علينا أن نكفل بأن الاستعدادات اللازمة جزءا لا يتجزأ من ولايات حفظ السلام.

سادساً، لا بد من أن نرى زيادة في الإجراءات الحاسمة لإيجاد حلول دائمة ومستدامة للحالات التي طال أمدها الناشئة عن النزاعات، ولا سيما تلك التي تؤدي إلى تشريد السكان. ويمكن أن تؤدي هذه الحالات إلى مزيد من زعزعة الاستقرار، مع ما ينطوي عليه ذلك من عواقب سياسية وأمنية وإنسانية خطيرة. وما فتئ بلدي يستضيف أكثر من مليون شخص من الروهينغيا من ميانمار منذ أكثر من ثلاث سنوات، بدون أي تقدم يلوح في الأفق. وندعو الأمين العام إلى إيلاء اهتمام أكبر لهذه الحالة وغيرها من الحالات المعقدة، مع ما تقتضيه من إلحاحية.

في الختام، نرحب بتدابير الإصلاح التي اتخذها الأمين العام لجعل المنظمة أكثر مساءلة وأكثر ملاءمة لتحقيق الغرض المنشود. كان هناك تأييد قوي لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

وفي ذلك الصدد، نشيد بالتزام الأمين العام بالمساواة بين الجنسين والجهود المبذولة لتحقيق تكافؤ الجنسين بين موظفي الأمم المتحدة. ومع ذلك، نعتقد أنه لا يمكن تحقيق المساواة الكاملة مع انعدام التنوع. ونود أن نرى، بالترادف مع تكافؤ الجنسين، مزيدا من التنوع والشمول يجسد التمثيل الإقليمي المتوازن لموظفي الأمم المتحدة على جميع المستويات.

أود أن أختتم بياني بطمأنة الأمين العام أن بإمكانه التعويل على استمرار دعم بنغلاديش من أجل الوفاء بأولوياتنا والتزاماتنا المشتركة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن البند ١١٥ من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/75/1)؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*):هل لي أن أعتبر أيضا أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١١٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥